الأمم المتحدة

A/C.4/73/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
14 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غولديا (نائب الرئيس) ..... (هنغاريا)

فيما بعد: السيد كيمانياه الأب (الرئيس) ..... (ليبريا)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-18571 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد كيماياه الأب (ليبريا)، تولى السيد غولديا (هنغاريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (A/73/337)

١ - **السيدة ديكارلو** (وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية): عرضت تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/73/337)، فقالت إن من الضروري اتباع نُهج شاملة ومتكاملة وابتكارية لمعالجة الطبيعة المتغيرة للنزاعات. وأردفت قائلة إن الأمين العام يعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات في جميع جهود الأمم المتحدة، وستظل البعثات السياسية الخاصة إحدى أهم أدوات الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات وتحقيق السلام المستدام. ومن ذلك مثلا ما حدث عقب توترات نشأت مؤخرا حينما قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المساعدة في تطبيع العلاقات بين الحكومة الوطنية وحكومة إقليم كردستان. وأضافت قائلة إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقدم الدعم للحكومة في تنفيذ خارطة الطريق التي أعدتها والمتعلقة بالممارسة السياسية الشاملة، بغية تيسير عملية الانتخابات في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وأردفت قائلة إن المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار ما فتئت تعمل بشكل وثيق مع السلطات للمساعدة في حل أزمة الروهينغيا، وأن المبعوثين الخاصين للأمين العام في سوريا واليمن يواصلان جهودهما لاستئناف العمليات السياسية بغية إنهاء تلك النزاعات الطويلة الأمد. وأشارت إلى أن المكاتب الإقليمية ما زالت بمثابة منابر أمامية للدبلوماسية الوقائية، بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. ويوفر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة آثار العنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية مثل تنظيم بوكو حرام. وأفادت أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا يواصل العمل مع الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة بشأن تقاسم الموارد المائية وموارد الطاقة، ويدعم تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من أجل الحوار ومنع نشوب النزاعات.

٢ - وأعقبت ذلك بقولها إن الأمين العام ما زال ملتزما بتعزيز وتحسين تمثيل المرأة في البعثات السياسية الخاصة؛ فنسبة النساء بين رؤساء ونواب رؤساء البعثات الميدانية المكلفين أو الموجودين في الخدمة تبلغ ٤٤ في المائة، أي بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن السنة السابقة. وقالت إن إدارتها ستواصل تعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتحسين التنوع الجغرافي.

٣ - وأضافت قائلة إن الأمين العام ملتزم أيضا ببناء شراكات مفيدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقد حواراً تفاعلياً رفيع المستوى بشأن السلام والأمن الدوليين جدّد المشاركون خلاله التزاماتهم بتعزيز تعددية الأطراف، واتفقوا على اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة تعزيز التعاون، لا سيما على الصعيد الميداني. وأضافت قائلة إن البعثات السياسية الخاصة تشارك أيضا في مشاورات وأعمال تنسيق منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصفة دورية. وقد عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان عن كثب مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي من أجل دعم عملية السلام بين ذينك البلدين. وقالت إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل من أجل تعبئة المنظمات الإقليمية بغية إيجاد أوجه تآزر، ولتنسيق الجهود من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه المنطقة.

٤ - واسترسلت قائلة إن البعثات السياسية الخاصة تواصل إدماج المنظورات الجنسانية ومناصرة مشاركة المرأة بصورة فعلية في عمليات السلام، ودعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. ففي كولومبيا، يقوم فريق عامل شامل معني بنوع الجنس بدور حاسم في تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التحقق من جوانب اتفاق السلام المبرم بين الحكومة وقوات تحرير كولومبيا. وأضافت قائلة إن المجلس الاستشاري للمرأة السورية يساعد على ضمان مراعاة المنظورات الجنسانية ومشاركة المرأة في جميع مراحل العملية السياسية المعقدة. وفي منطقة البحيرات الكبرى، تم إيفاد بعثات تضامنية رفيعة المستوى رأستها قيادات نسائية تمثل الأمم المتحدة ومنظمات أخرى في عدد من البلدان لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وعمليات السلام. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعم الحكومة في تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة. وأفادت أن النساء شكلن ثلث الناخبين في الانتخابات التشريعية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

وذكرت أن البعثات السياسية الخاصة ما فتئت أيضا تعمل من أجل إشراك الشباب بهمة في عملها، لا سيما في الحوار السياسي وعمليات السلام والمصالحة. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال استراتيجية للشباب بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية. وظل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا يعمل مع مجموعات الشباب الأفريقي لتعزيز ثقافة السلام ومكافحة التطرف.

٥ - وتابعت تقول إن العديد من البعثات السياسية الخاصة يوفر الدعم لعمليات السلام المعقدة في بيئات أمنية متقلبة للغاية ومليئة بالتحديات تتسم في كثير من الأحيان بالنزاعات العنيفة المستمرة والنشاط الإرهابي والإجرامي الذي تمارسه جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وفي أماكن مثل أفغانستان والجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا والصومال واليمن، يواجه الموظفون مخاطر كبيرة من إمكانية أن يصبحوا ضحايا جانبيين أو أهدافا مباشرة لجماعات متطرفة. وقالت إن إدارتها تعمل عن كثب مع إدارة شؤون السلامة والأمن بشأن استراتيجيات إدارة المخاطر وتدابير تخفيف المخاطر الأمنية، بما في ذلك نشر أفراد الأمم المتحدة المدنيين المسلحين والأفراد العسكريين ووحدات الحراسة التي توفرها الدول الأعضاء. وأضافت تقول إن من شأن العودة التدريجية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عام ٢٠١٩، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك، أن تتيح تقديم مزيد من الدعم المباشر في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، وإتمام عملية الانتقال السياسي. وأهابت بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم لضمان سلامة الموظفين وأمنهم بصورة تامة.

٦ - واسترسلت قائلة إن الإصلاحات التي أقرتها الجمعية العامة، ولا سيما الإصلاحات الرامية إلى إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، من شأنها أن تزيد في تعزيز قدرة البعثات السياسية الخاصة على إنجاز الولايات المنوطة بها. وسيظل تعاون الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين وما يقدمونه من دعم على المستويين الفردي والجماعي عاملا أساسيا في نجاح البعثات. وختاما، أعربت عن بالغ تقدير إدارتها لالتزام وتفاني موظفي الأمم المتحدة العاملين في البعثات السياسية الخاصة الذين يؤدون واجبهم في ظروف مليئة بالتحديات من أجل الدفع قدما بإنجاز وعود ميثاق الأمم المتحدة.

٧ - *تولى الرئاسة السيد كيماياه الأب (ليبريا).*

٨ - **السيد خاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني) قال إن البعثات السياسية الخاصة بحاجة إلى حلول تتسم بالمرونة والكفاءة والسرعة، ولكنها، في كثير من الأحيان، تفتقر إلى سعة النطاق. ويجب أن تكفل البعثات تقديم الدعم المخصص والذي غالبا ما يكون مطلوبا في غضون مهلة قصيرة. وتشكل هذه المتطلبات تحديات إضافية تتعلق بتنفيذ الحلول في الميدان. وأردف قائلا إن ذلك استتبع قيام البعثات بتوفير بيئة يسودها التحسين المستمر والتعاون، بيد أنها تحتاج إلى دعم كبير من مقر الأمم المتحدة ومراكز الخدمات الإقليمية على السواء حتى يتسنى توفير الدعم الكافي.

٩ - وذكر أن إدارته واصلت العمل مع إدارة الشؤون السياسية والشركاء الآخرين من أجل إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو الفريق الذي تم نشره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأفاد أن إدارته ساعدت على إنشاء مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تعمل أيضا من أجل تعميق الشراكات في مجال الدعم، وجعل البعثات السياسية الخاصة في وضع استراتيجي يمكنها من الاستفادة من الفرص الجديدة عند ظهورها.

١٠ - وأردف قائلاً إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تمكنت من مواصلة وجودها في ليبيا على الرغم من الوضع الأمني غير المستقر، وذلك بفضل نشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة، وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية الأمنية في طرابلس. وتمكنت البعثة أيضا من إتاحة مقرها لفريق الأمم المتحدة القطري، وهو ما أتاح للوكالات والصناديق والبرامج تقديم الخدمات الحيوية. ومضى يقول إنه في أعقاب إعادة تقويم لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن، تحققت الاستفادة من قدرات الأمم المتحدة الحالية في المنطقة في مجال الطيران بترتيب تقاسم الطائرات بين المكتب والبعثة من أجل تلبية الحاجة المتزايدة إلى قدوم المبعوث الخاص إلى البلد. وأجريت تقييمات مستقلة للبعثات الحالية، بما فيها تلك الموجودة في العراق وأفغانستان. وفي أعقاب استعراض شامل أجري لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في آب/أغسطس ٢٠١٨، قُدمت توصيات عملية بهدف تعزيز الجهود الجماعية للمكتب، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وقال إن الإدارة تعمل أيضا مع إدارة الشؤون السياسية من

أجل إجراء تقييم استراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

١١ – واستطرد قائلاً إن مكتب الدعم المشترك في الكويت ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، يقدمان ما نسبته ٨١ في المائة من خدمات مكاتب الدعم الإداري، و ١٠٠ في المائة من الدعم المتعلق بكشوف المرتبات لموظفي البعثات السياسية الخاصة. وفي عام ٢٠١٩، سيتم تنفيذ مبادرات لتحسين الكفاءات التشغيلية لتمكين المكتب من خدمة المزيد من العملاء بعدد أقل من الوظائف.

١٢ – وأردف قائلا إن إدارته ما زالت ثابتة على التزامها بتحسين الخدمات على أن يراعى في الوقت نفسه بذل جميع الجهود في إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وحالما تتوصل الجمعية العامة إلى قرار في هذا الصدد، ستبذل الإدارة قصارى جهدها لضمان سلاسة المرحلة الانتقالية لجميع العملاء المتأثرين في الميدان.

١٣ – وأتبع ذلك بقوله إن الأثر البيئي للبعثات يشكل عنصرا حاسما في عمل إدارته. وأفاد أن الاستراتيجية البيئية البالغة مدتها ست سنوات والتي دخلت الآن عامها الثاني، قد أعدت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال إن إدارته تعمل مع البعثات السياسية الخاصة من أجل تنفيذ خطط عمل بيئية على نطاق البعثة، بما في ذلك إطار بيئي لإدارة الأداء والمخاطر.

١٤ – واسترسل يقول إن أسباب التمكين واللامركزية والتبسيط سوف تتوفر للعمليات الميدانية لدى تنفيذ الإصلاحات الإدارية للأمين العام. وسيسمح تكامل الدعم في مجالي المشتريات واللوجستيات إنشاء سلسلة إمداد موحدة تتيح اقتناء سلع وخدمات ذات جودة أفضل وبصورة أحسن توقيتاً. ومن شأن توافر إطار للدعم التشغيلي المنسق أن يوجه العملاء إلى مداخل واضحة للاستفسارات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية أو المسائل الطبية أو القدرات النظامية. ومن شأن تطوير قدرات أكثر فعالية في مجالي التخطيط والدعم في الحالات الخاصة والطارئة أن يفضي إلى تحقيق مزيد من السلاسة في إنشاء البعثات السياسية الخاصة أو في إخضاعها لمراحل انتقالية أو تصفيتها. ومع إعادة توزيع السلطة، سيكون رؤساء البعثات مسؤولين حقا عن أداء مهامهم. وفي الحالات التي لا تتوافر فيها للبعثات القدرة على ممارسة سلطتها المفوَّضة، ستقدم إدارة الدعم التشغيلي الدعم في مجال تنمية القدرات.

١٥ – **السيد حسني** (السودان): قال إن وفد بلده يود أن يعرف المزيد عن الكيفية التي ستؤثر بها إصلاحات الأمين العام على عمل البعثات السياسية الخاصة في الميدان. وسأل أيضا عن المعايير التي تستخدمها إدارتا الدعم الميداني والشؤون السياسية لضمان إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي عند تعيين قادة البعثات السياسية الخاصة.

١٦ – وفي ضوء التطورات الهامة التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي مؤخرا في مجالي السلام والمصالحة، سأل عن رؤية الأمانة العامة في ما يتعلق بتلك المنطقة. ووجه الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان لما يضطلع به من أعمال لدعم جهود الوساطة التي يبذلها السودان من أجل بناء السلام في جنوب السودان.

١٧ – **السيد بلخير** (ليبيا): قال إن حكومة بلده ممتنة لما قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من عمل، لا سيما ما قامت به استجابة للنزاع الذي نشب في طرابلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ووجه الشكر إلى رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الجهود التي بذلها للتوسط في وقف إطلاق النار، وهو ما أدى إلى إنقاذ الأرواح والممتلكات. وقال إن وفده يلاحظ أيضا أن إدارة الشؤون السياسية قد أحرزت قدرا كبيرا من التقدم خلال السنة السابقة.

١٨ – وأردف قائلا إن إدارة الشؤون السياسية وصفت الحالة في ليبيا بأنها أزمة سياسية، وإن الأمم المتحدة نجحت بالفعل في تحقيق التقارب السياسي بين الأطراف المعنية، ورغم ذلك فقد أصبحت ليبيا ملاذاً آمناً للإرهابيين والجماعات المسلحة، على نحو ما أكده مؤخراً رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتساءل عما إذا كانت الإدارة وبعثة الدعم قد وضعتا استراتيجية مشتركة لتحليل أسباب النزاعات في ليبيا وتحديد الأولويات التي يجب أن تراعى في حلها، لا سيما بالنظر إلى أن الميليشيات والجماعات المسلحة تقوض تنفيذ جميع الجهود السياسية التي تضطلع بها بعثة الدعم.

١٩ – وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعودة بعثة الدعم إلى العمل بكامل قدرتها كما كان متوقعاً، وأشار إلى أن الإرهابيين والجماعات المسلحة يمارسون سيطرة كبيرة على البلد. ولذلك، سأل عن طبيعة التدابير الأمنية الموثوقة التي اعتمدت، والجهات التي تتعاون معها بعثة الدعم وإدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بعودة بعثة الدعم.

٢٠ - وأبدى ملاحظة فنية مفادها أن الإشارة الواردة في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام إلى تقريرين قدما إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا ينبغي أن تدرج في نفس الفقرة التي وردت فيها المعلومات السابقة، لأن ذينك التقريرين لا علاقة لهما بليبيا.

٢١ - **السيدة ديكارلو** (وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية): قالت إن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الجديدة ستضم إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام، وهو ما سيتيح مزيدا من التنسيق بشأن منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. وأشارت إلى أن ذلك سيتيح تحقيق مزيد من تماسك الجهود وتآزرها في البلدان التي توجد بها بعثات ميدانية موفدة من إدارتها وإدارة عمليات حفظ السلام.

٢٢ - وأردفت قائلة إن النساء لا يمثلن سوى ٣٣ في المائة من الموظفين عموما رغم تعيين عدد أكبر من النساء في الرتب العليا للبعثات السياسية الخاصة. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، قالت إنه يلزم بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد في البعثات السياسية الخاصة وفي مقر الأمم المتحدة على حد سواء.

٢٣ - وتابعت تقول إن تحقيق مصالحة حقيقية في منطقة القرن الأفريقي بات أمرا ممكنا. وأفادت أن الأمين العام وجه بالفعل رسالة إلى مجلس الأمن أبلغه فيها بعزمه على تعيين مبعوث خاص للقرن الأفريقي يركز على الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل بحث كيفية استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة في التعامل مع التطورات السياسية والمسائل الاقتصادية في المنطقة.

٢٤ - واسترسلت قائلة إن رئيس البعثة بذل جهوداً مضنية للتوصل إلى وقف إطلاق النار في ليبيا؛ وتلقى استراتيجيته تأييدا قويا لدى مجلس الأمن. وأضافت تقول إن خطة عمله الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي في ليبيا ستتطلب من جميع الأطراف المعنية أن تتوافق بشأن ضرورة عقد استفتاء حتى يتسنى إجراء الانتخابات. ومن خلال عمله مع منظمات المجتمع المدني، بات واضحاً أن الشعب الليبي يتطلع إلى هذا الانتقال.

٢٥ - **السيد خاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): قال إنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين التنوع الجغرافي، الذي يعد التزاماً بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأفاد أن إدارته أطلقت، في عام ٢٠١٧، دعوة عالمية لتشكيل قائمة من المرشحين لمناصب الممثلين الخاصين ونواب الممثلين الخاصين. وقد ورد قرابة ١ ٢٠٠ ترشيح من أقل من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إن إدارته ملتزمة بزيادة التنوع الجغرافي، بيد أن ذلك الهدف لن يتسنى تحقيقه ما لم تقترح الدول الأعضاء مرشحين. وشجع أيضا المرشحين الوطنيين على التقدم للشواغر الفردية.

٢٦ - وأردف قائلا إن إدارته تمكنت من الاحتفاظ بوجود تناوبي في ليبيا باستخدام رحلات جوية منتظمة للأمم المتحدة بين تونس وطرابلس، وتسلمت أيضا حيازة أحد المجمعات وتولت تنظيم وحدة حراسة قدمتها نيبال كانت قد نُشرت بالفعل. وأشار إلى أنه تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين أعضاء الفريق القطري من العمل في المجمع، إذا ما توافر الحيز المكاني، وعلى أساس استرداد التكاليف. وقال إن إدارته على ثقة تامة بأن موظفي الأمم المتحدة لن يتم استهدافهم في ليبيا، لأن ذلك يشكل جريمة حرب. وأعرب عن أمله في أن تواصل جميع الدول توفير السلامة والأمن للموظفين.

٢٧ - وأردف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة سوف تستفيد من إصلاحات الأمين العام بطرق شتى، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم والخدمات اللوجستية. فعلى سبيل المثال، إذا طرأت حاجة مفاجئة إلى موظفين ناطقين باللغة العربية في ليبيا، سيكون بإمكان إدارة الدعم التشغيلي أن تقوم بالبحث في منظومة الأمم المتحدة بأكملها بدلاً من الاقتصار على عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية القائمة، وهو ما يسمح بسرعة النشر. وزاد على ذلك قوله إن الشعبة الجديدة المعنية بالأنشطة الخاصة ستتيح إنشاء البعثات بسرعة أكبر. وستتيح الإصلاحات أيضا للبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام تبادل الدعم الإداري.

٢٨ - وختم حديثه قائلا إنه سينظر في المسألة المتعلقة بالفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام (A/73/337) وسوف يتخذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء.

٢٩ - **السيد الحلفاوي** (المغرب) تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تقر بالحاجة إلى التماسك والتآزر والتكامل في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالسلام والأمن وتدعم جميع الجهود الرامية إلى تحسين فعالية البعثات السياسية الخاصة.

٣٠ - وأشار إلى وجوب احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، على أن تكون الأمم المتحدة الضامنَ الرئيسي لصون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاقها. وينبغي أيضا

أن تُحترم مبادئ الحياد، وموافقة الأطراف، والملكية الوطنية، والمسؤولية الوطنية. ويجب أن تكون للبعثات الميدانية ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، تصاغ استنادا إلى تقييمات موضوعية، وتقوم على أساس سياسي متين وموارد كافية. وعلل ذلك بقوله إن التخطيط المتكامل والنُّهج المتسقة التي تربط بين صياغة السياسات وتنفيذها على أرض الواقع عاملان ضروريان للغاية لتحقيق النجاح. ومن أجل تعزيز الكفاءة والشفافية فيما يتعلق بالميزانية، يجب أن تطبق نفس المعايير والمنهجية والآليات المستخدمة في تمويل عمليات حفظ السلام عند تمويل البعثات السياسية الخاصة التي ينبغي أن يُخصَّص لها حساب مستقل جديد. وقال إن الحركة تؤيد، من ثَم، توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المتعلقة بترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها.

٣١ - وأضاف قائلا إن على الأمين العام إيلاء مزيد من الاعتبار للشفافية، والتمثيل الجغرافي المتوازن، وتمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا، وبخاصة توليهن مناصب الممثلات والمبعوثات الخاصات، وفي عضوية أفرقة الخبراء المعنيّة بالجزاءات. ومضى قائلا إن توافُق الآراء بشأن البعثات السياسية الخاصة يكتسي أهمية حيوية، وينبغي أن يقتصر التنفيذ على المسائل التي نالت موافقة الدول الأعضاء مجتمعةً. وما زالت الجمعية العامة أكثر الهيئات تمثيلا لمناقشة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعقد الأمين العام جلسة تحاوُر لمعالجة هذه البواعث الرئيسية للقلق، من قبيل أثر الإصلاحات المقترحة على منع نشوب النزاعات والانتهاك والاعتداء الجنسيين، وعمل المكاتب الإقليمية، ووحدات الحراسة، وإجراءات إسناد الولايات إلى البعثات السياسية الخاصة. وينبغي أيضا إدراج النقاط الرئيسية التي تتناولها جلسة التحاور في التقرير التالي للأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال.

٣٢ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن حفظ السلام لا يعمل في فراغ، ويتطلب اتباع نهج أكثر تنسيقا وتكاملا لكي يحقق نتائج حقيقية، لا سيما في ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وتؤدي البعثات السياسية الخاصة دورا بالغ الأهمية في ذلك الصدد. ولذلك، ترحب الرابطة بالتقدم المحرز في إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. وينبغي تنسيق الإصلاحات في المجالات الثلاثة ذات الأولوية بغية التغلب على العقلية الانعزالية المستمرة داخل المنظمة. ويمكن أن تكون مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بمثابة نموذج مبتكر تعمل في إطاره معا جميع الجهات صاحبة المصلحة على نطاق ركائز الأمم المتحدة من أجل تحقيق النتائج المرجوة. وينبغي أن تركز المناقشات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة على المجالات المواضيعية والأهداف العامة من أجل تحسين فعالية عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

٣٣ - وأضاف قائلا إن على المجتمع الدولي أن يدعم البلدان المضيفة في تحقيق أولوياتها الوطنية ومبادرات بناء السلام. ولتحقيق السلام المستدام، لا بد من التنسيق الوثيق مع البلد المضيف في تشكيل دور البعثات السياسية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تظل الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالغة الأهمية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل السعي إلى تحقيق مشاركة المرأة بصورة مجدية في جميع مراحل عملية السلام، لأن عمليات السلام التي تشارك فيها المرأة هي أكثر احتمالاً بنسبة ٣٥ في المائة لأن تكون مستدامة. وأشار إلى أن الرابطة تثني على الأمين العام لما يبذله من جهود لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتشجعه على إحراز تقدم أيضاً في موضوع التمثيل الجغرافي العادل.

٣٤ - وتابع يقول إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في الكيفية التي يتسنى بها لهياكل الدعم في مقر الأمم المتحدة أن تيسر وتعزز عمل البعثات السياسية الخاصة. ويمكن، خلال مرحلة البدء والمراحل الانتقالية، تحسين بناء القدرات والتمويل على النحو الأمثل لتمكين البعثات السياسية الخاصة من العمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ويكتسي التنسيق والاتساق القوي بين مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام والأمانة العامة أهمية خاصة أثناء تشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وخفضها التدريجي.

٣٥ - وأشار إلى وجود أوجه قصور خطيرة في الترتيبات الحالية لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها. ونوه بضرورة مواءمة دورة ميزانيتها مع دورة ميزانية عمليات حفظ السلام، وإنشاء حساب منفصل لها. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن على الأمانة العامة أن تواصل عقد جلسات تحاور منتظمة وشاملة بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وينبغي أن تستمر في التواصل مع الدول الأعضاء مسبقا بغية كفالة مشاركتها على نطاق واسع وبصورة هادفة.

٣٦ - وتكلم بصفته الوطنية، فقال إن على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم إلى الدول المضيفة، حتى بعد انسحاب البعثات. ومن ثَمَّ، فإن التحليل والتخطيط المتكاملين، لا سيما خلال المراحل

الانتقالية، يكتسيان أهمية بالغة. ويجب أن يكون هناك أيضا اتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده تؤيد إشراك النساء والشباب ومشاركتهم في تنفيذ البعثات السياسية الخاصة. وأشار إلى أن اتباع نُهج شاملة وتشاركية في التعاون مع الحكومات المضيفة يشكل عنصراً أساسياً في إيجاد حلول مستدامة.

٣٧ - واختتم كلمته بالقول إن التعاون بين بلدان الجنوب يؤدي دورا مهما في التنمية، ولكنه أقل وضوحا في مجالي السلام والأمن الدوليين، وقد آن الأوان لكي تُولِيَ الأمم المتحدة مزيداً من الاهتمام للتعاون بين بلدان الجنوب، إلى جانب التعاون الثلاثي، من أجل تعزيز سلسلة الأنشطة المتعلقة بإحلال السلام. ويشجع وفد بلده إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على استكشاف نُهُج جديدة للبعثات السياسية الخاصة.

٣٨ - **السيد دابوي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً بالنيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن على المجتمع الدولي أن يضاعف التزامه بالوساطة ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والسلام المستدام. وينبغي القيام بجهود الوساطة وتقديم الدعم لها في أسرع وقت ممكن، حتى قبل نشوب النزاعات. واستنادا إلى دراسة أعدتها الأمم المتحدة والبنك الدولي مؤخرا بعنوان ”سبل السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“ يمكن أن يؤدي توسيع نطاق الإجراءات الوقائية إلى توفير حوالي ٧٠ بليون دولار سنويا، وأن يجعل الموارد البشرية والمادية أيضا متاحة للاستخدام في تعزيز التماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.

٣٩ - وأوضح أن من دواعي تفاؤل الاتحاد الأوروبي إصلاحات الأمين العام التي تمثل فرصة لتعزيز منع نشوب النزاعات ولتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. وقال إنه يجب تنفيذ هذه الإصلاحات باتباع نهج شامل، وينبغي دعم الأمين العام في هذا المسعى. وتكتسي الحلول السياسية في هذا الصدد أهمية قصوى. وينبغي أن يصبح منع نشوب النزاعات والوساطة الفعالة من حيث التكلفة الأداةَ الرئيسية، ويجب إدراج الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في جدول أعمال جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يجب دمج جهود بناء السلام مع جهود حفظ السلام منذ المراحل الأولى من أجل إدارة المراحل الانتقالية بصورة أكثر فعالية.

٤٠ - ومضى يقول إن المبادرات المحلية تشكل أداة أساسية وقوية لمنع نشوب النزاعات، والوساطة، وبناء السلام، وإحلال السلام المستدام. وينبغي إشراك النساء والشباب في عمليات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الشراكات في صميم الجهود الجارية المبذولة لتحقيق السلام والأمن على الصعيد العالمي، وذلك من أجل تحسين تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من جراء عدم الاستقرار وحالات التمرد والنزاعات. وذكر أن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد وافقا مؤخرا على تعزيز شراكتهما الاستراتيجية بشأن حفظ السلام وإدارة الأزمات في مجالات ثمانية ذات أولوية.

٤١ - واختتم كلمته بالقول إن لدى المجتمع الدولي الوسائل التقنية اللازمة لتحسين دعم الوساطة ومنع نشوب النزاعات؛ ويتطلب ذلك توفير دعم سياسي. وأعرب عن أمله في أن تبدي الجمعية العامة دعمها للبعثات السياسية الخاصة باعتماد مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة (A/C.4/73/L.8) بالإجماع.

٤٢ - **السيد سوير** (فنلندا): تكلم أيضا باسم المكسيك، فقال إن تنوع مهارات البعثات السياسية الخاصة ومرونتها ييسران استخدام هذه البعثات في مختلف مراحل النزاعات. وتقع هذه البعثات، نتيجة لذلك، في صميم منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبنائه. ولذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يكفل حصولها على القدرات والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها الهامة.

٤٣ - وأضاف قائلا إن الوقاية ركن أساسي في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة. وبإمكان البعثات السياسية الخاصة أن تخفف التوترات، وتدعم الجهود الوطنية والإقليمية لبناء السلام والحفاظ عليه بالوساطة والتيسير واستخدام المساعي الحميدة. وتشكل إصلاحات المنظمة فرصة ممتازة لتحسين عمليات السلام، وتؤدي الركيزة الإقليمية المشتركة إلى تحسين الكفاءة وإلى توفير نهج أكثر تماسكا. وينبغي مواصلة تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية. ويشكل التعاون والاتساق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات حفظ السلام أمرين بالغي الأهمية، لا سيما في سياق المراحل الانتقالية. ومن المهم أيضا اتباع نهج شامل في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتحقيق السلام المستدام. ويجب على المجتمع الدولي ضمان مشاركة المرأة بصورة مجدية في عمليات السلام وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل الوقائي. ويؤدي الشباب أيضا دورا هاما في هذا المجال، ويجب

العمل معهم. واختتم كلمته بتشجيع الدول على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة (A/C.4/73/L.8).

٤٤ - **السيد فرنانديز دو سوتو فالديراما** (كولومبيا): قال إن على المجتمع الدولي أن يوجد استجابات فعالة لحالات متزايدة التعقيد تهدد السلام والأمن الدوليين. فقد أفسحت النزاعات المسلحة التقليدية المجال لتهديدات تتطلب نُهُجا شاملة وجريئة يلزم أن تكون قادرة على حماية المدنيين وعلى معالجة أزماتٍ إنسانية لم يسبق لها مثيل، والهجرة القسرية، والتأثير المتزايد لتغير المناخ على النزاعات. وتعتقد كولومبيا، استنادا إلى تجربتها الخاصة، أن البعثات السياسية الخاصة تشكل مثالا ملموسا على ما يمكن تحقيقه عندما يتم إيلاء الاعتبار الواجب للحقائق على أرض الواقع، ولتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن مجلس الأمن اتخذ، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، القرار ٢٤٣٥ (٢٠١٨)، الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وشكل معلما بارزا بالنسبة لبلده وللأمم المتحدة. وقال إن الرئيس دوكي ماركيس ملتزم ببناء السلام والديمقراطية خلال السنوات الأربع القادمة، وقد سارع بتعيين مسؤولين لتنفيذ اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويتجاوز التزامه اتفاقَ السلام النهائي لإنهاء النزاع، ويستند ذلك الالتزام إلى القيم والمبادئ المكرسة في الدستور. وذكر أنه على الرغم من التقدم المحرز في إعادة الإدماج والحماية والأمن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويجري حاليا إجراء التعديلات اللازمة عن طريق القنوات الديمقراطية.

٤٦ - ورأى أن الإصلاحات الهيكلية للأمم المتحدة، ولا سيما لركيزة السلام والأمن، تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح ويتعين تطبيقها على أرض الواقع. ويشكل تجاوب الجهات الفاعلة في حالات النزاع أمرا أساسيا لكي تُكلَّل الحلول بالنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هذه الحلول مرنة وأن تتكيف مع الحقائق على أرض الواقع. وقد قررت حكومة بلده في هذا الصدد التركيز على اتجاه جديد يلبي آمال المقاتلين السابقين في التحول إلى مواطنين صالحين يسهمون في تنمية مجتمعاتهم المحلية. وقال إن على المجتمع الدولي والدول الأعضاء أن تقيم حوارا دائما مع السلطات الوطنية من أجل الحصول على معلومات مباشرة عن التدابير المتخذة لمعالجة النكسات. واختتم كلمته بالقول إن حكومة بلده تعمل من أجل تعزيز الضمانات الأمنية لكل من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والقيادات الاجتماعية. وبإمكان كولومبيا أن تشاطر البلدان الأخرى الدروس المستفادة، وتساعد تلك البلدان على تحقيق السلام وصونه، بعد تنفيذ اتفاق السلام وبناء المؤسسات فيها.

٤٧ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا هاما في جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين وبناء السلام المستدام. فهي تدعم عمليات السلام وتعزز الدبلوماسية الوقائية وتساعد في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهي تساعد أيضا في إقامة آليات العدالة الانتقالية، والامتثال لجزاءات مجلس الأمن، وبناء السلام على أرض الواقع.

٤٨ - وأضاف قائلا إن الأرجنتين تساهم في زيادة الشفافية والمساءلة في البعثات السياسية الخاصة، وهي تعرب عن أملها في أن تظل التقارير السنوية عن البعثات أكثر شمولا. وذكر أن وفد بلده يشارك في تقديم مشروع القرار، ويشدد على أهمية اتباع نهجٍ شامل لتحقيق السلام المستدام يقر بأن البعثات السياسية الخاصة هي أدوات مرنة لصون السلم والأمن الدوليين، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

٤٩ - وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح ركيزة السلام والأمن، وعبر عن ترحيبه بالتركيز الجديد على الوقاية والسلام المستدام لتفادي التجزؤ ولتطبيق نهج استراتيجي شامل في التعامل مع الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وهو يشجع الأمين العام على مواصلة التشاور مع الدول الأعضاء بشأن عملية الإصلاح. وقال إن استمرار التقدم المحرز في تقييم الجوانب السياسية والتشغيلية للبعثات السياسية الخاصة جدير بأن يمهِّد الطريق للنظر في الجوانب المالية ذات الصلة، وأشار إلى أن وفد بلده يؤيد إنشاء حساب مستقل، وإنشاء دورة ميزانية سنوية، وإمكانية الاطلاع على حساب دعم للبعثات السياسية الخاصة. وقد وصلت المناقشات المتعلقة بتلك المسائل في اللجنة الخامسة إلى طريق مسدود منذ سبع سنوات، وإن كان وفد بلده يأمل في أن يؤدي حسن النوايا إلى إحراز تقدم. واختتم كلمته بالقول إن حكومة بلده تؤيد تماما عملية السلام في كولومبيا، وستواصل المشاركة فيها من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

٥٠ - **السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا): قال إن البعثات السياسية الخاصة تشكل عنصرا بالغ الأهمية في جدول أعمال الدبلوماسية الوقائية للأمين العام، وتتطلب اتباع نهج شامل لكي تُكلَّل بالنجاح. ونتيجة لذلك، يتعين إقامة شراكات قوية بين البعثات السياسية الخاصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا بالمبادرات الرامية إلى تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بإجراء بعثات ميدانية مشتركة والسماح للمبعوثين الخاصين من كل منظمة بتقديم إحاطات إلى كلا المجلسين على سبيل المثال. وذكر أن بإمكان الأمم المتحدة أن تستخدم المبعوثين المكلفين بولايات إقليمية لتعزيز دور البعثات السياسية الخاصة.

٥١ - وأضاف قائلا إن المرأة تجلب منظوراً فريداً إلى جهود الوساطة والتفاوض، ويمكن أن تحفز المناقشات وتدفعها إلى تحقيق إنجازات هامة؛ فينبغي، لذلك، إشراكها في مفاوضات السلام وتعيينها في مناصب المبعوثين الخاصين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقرار إنشاء ''شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة'' الذي اتخذته جمعية رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٧، وأعرب عن أمله في أن تستطيع الأمم المتحدة الاستفادة من هذه الخبرة من أجل تكثيف جهودها للوساطة وتسوية النزاعات.

٥٢ - وواصل كلامه مشيرا إلى وجوب تبسيط البعثات السياسية الخاصة لكي تكمّل بعثات حفظ السلام، ولا سيما عنصر الشرطة والعنصر المدني. ويمكن أن يعزز هذا التعاون ثقافة الوقاية ويزيد العمل التشاوري مع جميع الجهات المعنية، مؤديا بذلك إلى إرساء أساس لتحقيق انتقال سلس من عمليات حفظ السلام التقليدية إلى البعثات السياسية الخاصة أو إلى تدخلات أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفد بلده بإصلاحات الأمين العام التي تسعى إلى إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن. ورأى أن اتباع نهج كلي أكثر شمولاً يستلزم النظر إلى البعثات السياسية الخاصة باعتبارها جزءاً من عملية دعم السلام الأوسع نطاقا.

٥٣ - ورأى أن توفير تمويل ثابت يمكن التنبؤ به للبعثات السياسية الخاصة أمر بالغ الأهمية. فالتخفيضات الأخيرة في ميزانية بعثات حفظ السلام تهدد كفاءة هذه البعثات وتنفيذها، وتجبرها على تقليص أنشطتها. وأعرب عن أمل وفد بلده في ألّا يُقوَّض عمل البعثات السياسية الخاصة، لأن ذلك سيؤثر سلبا على التقدم المحرَز. وقال إن الاقتراح الداعي إلى توحيد إدارة عمليات حفظ السلام مع إدارة الشؤون السياسية يؤدي إلى إحراز تقدم بشأن التمويل. وينبغي أيضا استكشاف الخيارات البديلة لتمويل البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك إنشاء حساب مستقل، وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة الاستدامة والشفافية.

٥٤ - واختتم كلمته بالتعبير عن إشادة وفد بلده بالممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام وبموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في البعثات السياسية الخاصة والذين يتطلب ذلك منهم في كثير من الأحيان تقديمَ تضحيات شخصية كبيرة.

٥٥ - **السيد سوزيل** (ملديف): قال إن وفد بلده يؤيد الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدخال التعديلات اللازمة على هيكل السلام والأمن. ورأى أن البعثات السياسية الخاصة، عندما تُصمَّم على النحو السليم، يمكن أن تكون أداةً فعالة من أدوات الدبلوماسية الوقائية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود الرامية إلى زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا هاما في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، اللذَين يبدءان من توافر فهم أفضل للأسباب الكامنة وراء النزاعات. ومن الأساسي أن تتخذ الجهات صاحبة المصلحة جميعها إجراءات سريعة ومتضافرة، ويجب القيام باستثمارات لضمان أن تكون العمليات فعالة وقادرة على التكيف ومصممة وفقا لاحتياجات الحالة المحددة. ويشكل توافر ولاية واضحة ومتسقة وقابلة للتنفيذ أمرا بالغ الأهمية لضمان جدوى العمليات. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على مبادئ تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والسلامة الإقليمية، فضلا عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ينفرد بها البلد المضيف.

٥٧ - وواصل كلمته بالقول إن المرأة يجب أن تتولى أدوار صنع القرار في مفاوضات السلام وإعادة الإعمار والتأهيل بعد انتهاء النزاعات. فإشراك المرأة في عمليات السلام يؤدي إلى سلام أكثر استدامة وبقاءً وإلى إحراز تقدم ملحوظ في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن تعطي البعثات السياسية الخاصة الأولوية لمشاركة المرأة وتمكينها بصورة مجدية، وينبغي إدماج المنظور الجنساني في تجديد الولايات. وينبغي التشجيع على اتباع نهج شامل، لأنه يعطي الأولوية لمشاركة جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما النساء، في جميع أشكال الوساطة والإنعاش بعد انتهاء النزاع.

٥٨ - **السيد فافر** (سويسرا): قال إن منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام ينبغي أن يكونا في صلب جميع أنشطة الأمم المتحدة. وتضطلع البعثات السياسية الخاصة بدور رئيسي في هذا الصدد، حيث تساعدها ولاياتها المرنة على التكيف مع سياقات محددة، وعلى التعاون مع عدد من الجهات الفاعلة. وفي الفترة قيد الاستعراض، واصلت البعثات تعميم نهج كلي وشامل للجميع.

٥٩ - وأضاف قائلا إن السلام والأمن لا يمكن أن يتحققا فعلا إلا إذا أُوليت حقوق الإنسان والتنمية قدرا متساويا من الاعتبار. وتمثل الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة ممتازة للتأكيد مجددا على الصلة العضوية بين منع نشوب النزاعات واحترام حقوق الإنسان.

٦٠ - وأعرب عن تأييد سويسرا التام لمسارات الإصلاح الثلاثة التي اقترحها الأمين العام والتي ستؤدي إلى تحسين فعالية البعثات السياسية الخاصة، وإلى زيادة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وتعظيم أثرها على أرض الواقع. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات، وبإنشاء إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام. ورأى أن زيادة تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في عام ٢٠١١، ستؤدي إلى تحسين إدارتها.

٦١ - **السيد ريفيرو روزاريو** (كوبا): قال إن الأمم المتحدة ليست مضطرة دائما إلى إنشاء عمليات لحفظ السلام في تصديها للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين؛ إذ تؤدي البعثات السياسية الخاصة دورا أساسيا في مختلف السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ولذلك، يجب أن تكون مرنة ومصممة وفقا لاحتياجات كل حالة. وينبغي أن تخضع أيضا للسياسات التي ترسمها بطريقة ديمقراطية الجمعيةُ العامة التي ينبغي أن تضطلع بدور حاسم في جميع المسائل المتعلقة بإنشائها وتنفيذها ورصدها. ويجب أن تكون للبعثات ولايات واضحة وواقعية وقابلة للإنجاز تتضمن أهدافا محددة وموارد مادية ومالية مناسبة. ويجب أيضا أن تمتثل امتثالا صارما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة احترام سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٦٢ - واستطرد قائلا إن مواءمة البعثات السياسية الخاصة مع الحالة الماثلة على أرض الواقع تستلزم أن تُجري الأمم المتحدة تحليلا شاملا تشارك فيه جميع الدول الأعضاء. وينبغي ألّا يؤثر اعتماد بعثات سياسية خاصة جديدة على الميزانية العادية للمنظمة. بل ينبغي أن تجري الجمعية العامة مناقشات شاملة للتوصل إلى آلية مختلفة لتمويل تلك البعثات. وأشار إلى أن حركة بلدان عدم الانحياز قد اقترحت استخدام نفس المعايير والمنهجية والآليات التي تُستخدم لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء حساب منفصل. واختتم كلمته بالقول إنه ينبغي أن يواصل الأمين العام إعداد تقرير سنوي عن البعثات السياسية الخاصة.

٦٣ - **السيدة غامبهير** (الهند): قالت إن ارتفاع عدد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يعكس الحالة الهشة للسلام والأمن العالميين. وتكاد تلك البعثات جميعها أن تكون منشورة في بلدان شهدت نزاعات مسلحة داخلية تشارك فيها عادة جهات من غير الدول، وهو ما يثبت التحوُّل الكبير في طبيعة عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة. ولترجيح كفة السياسة في منع نشوب النزاعات وتسويتها أهمية قصوى في هذا الصدد، ويلزم اتباع نهج شامل إزاء الحفاظ على السلام من أجل تحقيق التكامل بين حفظ السلام والحلول السياسية، وتعزيز الحكم الرشيد.

٦٤ - وأشارت إلى أن التحديات التي تواجه السلام والأمن جراء التهديدات الإرهابية تتزايد يوميا، وليس من المبالغة التأكيد على أهمية عمل البعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة المواضيعية الثانية. ولكي يتسنى إجراء تقييم أشمل للبعثات السياسية الخاصة، ينبغي أن تتلقى الدول الأعضاء إحاطات بشأن هذا العمل، وينبغي أيضا أن يتناول تقرير الأمين العام (A/73/337) البعثات المدرجة في المجموعة الثانية.

٦٥ - ومضت تقول إن التوصل إلى حلول دائمة يقتضي أن تشمل عمليات السلام الجميع، وأن تحترم مبادئ الحياد وموافقة الأطراف وسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية. ولا يمكن أن تنجح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا بمشاركة جميع الدول الأعضاء فيها وتوليها المسؤولية بشأنها. وقالت إن من المؤسف أن تظل صياغة السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة غامضة. فيجب أن تشارك الدول الأعضاء في صياغة الولايات وتجديدها بإجراء مشاورات حقيقية مع مجلس الأمن، وينبغي أن تنظم إدارة الشؤون السياسية مزيدا من جلسات الإحاطة التفاعلية. وذكرت أن الاستعراض الذي أُجري مؤخرا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نُفّذ دون مدخلات موضوعية من عموم الأعضاء.

٦٦ - واستطردت قائلة إن مما يؤسف له أن تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة

(A/72/525) لم يتطرق للطريقة المخصصة التي يجري بها التعامل مع ميزانيات البعثات السياسية الخاصة. واختتمت كلمتها بالقول إنه ينبغي أن تتوفر للبعثات السياسية الخاصة حساب منفصل يتماشى ودورة ميزانيات عمليات حفظ السلام ونطاقها، من أجل تعزيز شفافية الميزانيات، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام.

٦٧ - **السيد أمايو** (كينيا): قال إن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور محوري في الحفاظ على السلام وتثبت أن إيلاء الأولوية للسياسة هو إحدى أكثر الطرق فعالية وكفاءة من حيث التكلفة لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لكفالة حفاظ البعثات السياسية الخاصة على مرونتها وقابليتها للتكيف مع الظروف السريعة التغير. وأشار إلى أن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن سيكفل تحسين التنسيق والتآزر والتماسك في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال الجارية لإعادة تنظيم ركيزة التنمية من أجل تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان ستعزز التنسيق مع البعثات السياسية الخاصة. ورأى أن هذه الإصلاحات ستساعد على منع النزاعات العنيفة وتيسير إيجاد الحلول الفورية لها عند نشوبها. ومع ذلك، يمكن إنجاز المزيد من العمل إذا زادت البعثات السياسية الخاصة التنسيق والتعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٦٨ - وأضاف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة تتطلب دعما مستمرا من الدول الأعضاء للوفاء بولاياتها على نحو فعال. وذكر أن وفد بلده يقدر العمل المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في مساعدة الشعب الصومالي على إعادة بناء بلده، ويثني على العلاقة التكميلية التي تجمعها ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد اضطلع المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان بدور مهم في كفالة نجاح عملية التنشيط، وهو ما يؤكد على الإمكانات الهائلة التي يمكن أن تنطوي عليها البعثات السياسية الخاصة في دعم مبادرات السلام التي تقودها الجهات الوطنية والتي تحظى بدعم إقليمي.

٦٩ - وتابع قائلا إن على الأمم المتحدة أن تواصل تعميق شراكاتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الحكومات، بهدف بناء القدرة على منع نشوب النزاعات. ولا بد من الإشادة بوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية على ما تبذله من جهود في مجال تعزيز عمل فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي وتحسين تمثيله على الصعيدين الجنساني والجغرافي. ورأى أن من الممكن، عن طريق تعزيز القدرات المحلية، بما في ذلك عن طريق الوسطاء الاحتياطيين، التوصل إلى منع شامل للنزاعات. واختتم كلامه بالقول إن المجتمع الدولي يمكن أن يحقق أهدافه المشتركة على نحو أكثر فعالية إذا واصل التعهد بالالتزامات السياسية والمالية المستدامة للبعثات السياسية الخاصة.

٧٠ - **السيد الشلفان** (المملكة العربية السعودية): قال إن البعثات السياسية الخاصة هي إحدى أهم الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لكفالة السلام والأمن الدوليين وممارسة الدبلوماسية الوقائية بهدف بناء السلام المستدام. ولذلك من الأهمية بمكان تعزيز قدرتها على الاضطلاع بولاياتها وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إصدار تقرير للخبراء لتحديد مواطن الضعف في الآليات التي تتبعها البعثات السياسية الخاصة، بهدف وضع استراتيجية مركزة للتغلب على التحديات التي تواجهها هذه البعثات.

٧١ - وأضاف قائلا إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أصدر تقريرا أشار فيه إلى تصدر المملكة العربية السعودية الجهات المانحة في جهود الإغاثة الإنسانية في اليمن، حيث أسهمت بمبلغ ٥٣٠,٤ مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨. وذكر أن بلده تبرع أيضا بمبلغ إضافي قدره ١٩٦ مليون دولار خارج هذه الخطة. واعتبر أن هذه التبرعات دليل على ما تقدمه حكومة بلده من دعم لاستعادة الاستقرار والشرعية في اليمن وإنهاء معاناة الشعب اليمني، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية أو في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الانقلابية.

٧٢ - وتابع قائلا إنه ينبغي للمنظمات الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن تضطلع بدور محوري في التسوية السلمية للنزاعات التي تنشأ بين أعضائها. ويكتسي هذا الدور مزيدا من الأهمية في ضوء تزايد عدد الأزمات والنزاعات في أنحاء كثيرة من العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري زيادة التنسيق بين البعثات السياسية الخاصة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز الآليات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وفقا لمبدأ الأمن الجماعي الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٧٣ - **السيد بلخير** (ليبيا): قال إن بلده اكتسب الكثير من الدروس فيما يتعلق بمواطن القوة والضعف في البعثات السياسية الخاصة من خلال خبرته الطويلة معها. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، منذ إنشائها في عام ٢٠١١، السلطات الليبية على إجراء انتخابات تشريعية ناجحة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ وقدمت إلى الكوادر الليبية التدريب في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان وتمكين المرأة. واستدرك قائلا إنه على الرغم من تحقيق هذه النجاحات، لم تتمكن البعثة من مواجهة تحديات معينة بالشكل المطلوب منها. وقال إن وفد بلده يثني، مع ذلك، على إدارة الشؤون السياسية لأنها تناولت بالفعل بعض الشواغل التي أعرب عنها الوفد الليبي في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، من قبيل تلك المتعلقة باستخدام البعثة لموقعي تويتر وفيسبوك لنقل وجهات نظرها الرسمية إلى الجمهور بدلا من نقل آرائها بشأن المسائل المعقدة في بيانات رسمية مدروسة.

٧٤ - وأضاف قائلا إن الأزمة في ليبيا هي أزمة أمنية في المقام الأول، كما يتضح من النزاع الذي اندلع في طرابلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والذي قُتل خلاله العديد من المدنيين. ولذلك من الضروري أن تولي البعثة المسائل الأمنية نفس الأولوية التي توليها للمسائل السياسية. وينبغي أن تقوم البعثة وإدارة الشؤون السياسية بوضع استراتيجية واضحة، بالتنسيق مع النظراء الليبيين، لمنع انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة في البلد، وذلك بتعزيز المؤسسة العسكرية، وتحديد شروط واضحة لقيادة هذه المؤسسة وولايتها، وفقا للمعايير الدولية التي تقتضي الامتثال الكامل للقانون العسكري الليبي والأعراف العسكرية المقبولة دوليًا، وبالتالي ترسيخ المؤسسة العسكرية بوصفها جناحا تنفيذيا للحكومة المدنية، على النحو المنصوص عليه في القانون الليبي. وأشار إلى أن وفد بلده يدعو في هذا الصدد إلى زيادة التعاون مع الكيانات التي تبذل حاليا جهودا في جمهورية مصر العربية لتوحيد المؤسسة العسكرية.

٧٥ - وتابع قائلا إن وفد بلده لا يزال يساوره القلق إزاء مواصلة البعثة إصدار التقارير دون استشارة وزارة الخارجية الليبية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. وأشار على وجه الخصوص إلى إصدار البعثة تقريرا شاملا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حمل عنوانا كُتِب بأسلوب إعلامي مؤجج للمشاعر هو: ”محتجزون ومجردون من إنسانيتهم: تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا“، وأكد أن التقرير صِيغَ من دون التشاور مع حكومة الوفاق الوطني، التي عادةً ما تتعاون البعثة معها بشكل مباشر. ورأى ضرورة أن تكون مؤسسات الدولة التي تسعى البعثة إلى دعمها هي أول من يتم استشارته بشأن جميع المسائل السياسية والإدارية والتقنية، وفقاً لأحكام القانون الليبي الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية. وينبغي أن تكون البعثة مثالا يحتذى به لدى غيرها من المنظمات الدولية والبعثات الأجنبية، ولا سيما أن عددا من المنظمات الدولية والسفراء في ليبيا قد أجروا اتصالات مع إدارات حكومة الوفاق الوطني دون التنسيق مع وزارة الخارجية أو حتى إعلامها. وعلاوة على ذلك، يدعي العديد منهم أنهم دخلوا البلاد بمساعدة البعثة. ورأى أن عدم التشاور مع وزارة الخارجية في جميع هذه الحالات هو انتهاك واضح لمبدأ المسؤولية الوطنية، الذي من واجب جميع البعثات السياسية الخاصة التمسك به.

٧٦ - ومضى يقول إن من واجب البعثة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٣٤ (٢٠١٨)، العمل من أجل رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وإن حكومة بلده تفهم من ذلك أن البعثة سترصد أولا حقوق الإنسان للشعب الليبي وثانيا حالة حقوق الإنسان في ليبيا بشكل عام، وستقدم تقاريرها أولا إلى الحكومة الليبية وثانياً إلى مجلس الأمن. ومع ذلك، يبدو أن البعثة تركز في المقام الأول على المهاجرين غير الشرعيين. وعلى الرغم من أن حكومة الوفاق الوطني تدين جميع ما يرتكب ضد هؤلاء المهاجرين من انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي انتهاكات ناجمة عن انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة المرتبطة بمنظمات الاتجار بالبشر في بلدان المصدر والمقصد على حد سواء، فهي تصر على أنه ينبغي للبعثة أن تضع في صدارة أولوياتها حقوق الإنسان للمواطن الليبي في جميع أنحاء البلد، وأنه ينبغي توجيه جميع المساعدات الإنسانية إلى هؤلاء السكان، الذين وجدت البعثة من أجل دعمهم. وينبغي أن تتخذ إدارة الشؤون السياسية خطوات تكفل التمسك بمبدأ المسؤولية الوطنية في هذا الصدد.

٧٧ - واختتم كلامه بالقول إن وفد بلده يثني على إدارة الشؤون السياسية والأمين العام لمراعاتهما أهمية اللغة والثقافة والخبرة والنزاهة والشفافية والوعي الثقافي عند تعيين قيادات البعثة، وهو ما ساعد البعثة على التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار خلال النزاع الذي نشب في طرابلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وعلى إيجاد مناخ مؤاتٍ لتحقيق المصالحة الوطنية.

٧٨ - **السيد باهادوري** (أفغانستان): قال إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم لمساعدة في أفغانستان هي إحدى أكبر البعثات السياسية

الخاصة. وقد عملت مع حكومة بلده منذ عام ٢٠٠٢ من أجل النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية لجميع المواطنين؛ وإرساء الأساس اللازم لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين؛ وتحقيق رؤيتها لأفغانستان التي تقوم على سيادة القانون والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان. وأشار إلى أن حكومة بلده عملت، بدعم من البعثة، من أجل تعزيز المسؤولية الوطنية ووضعت نظاما ديمقراطيا يضم مؤسسات خاضعة للمساءلة. وذكر أن قرار مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨) يدعم تولي حكومة بلده القيادة والمسؤولية بشكل كامل في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية، ويرحب بما تبذله الحكومة والمجلس الأعلى للسلام من جهود لإرساء السلام الدائم.

٧٩ - وأضاف قائلا إن البعثة تعمل من أجل تنسيق الدعم الدولي المقدم لأولويات التنمية والحوكمة بواسطة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، تمشيا مع مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. وأشار إلى أنها ملتزمة أيضا بالنهوض بالتعاون الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان ومنطقة ”قلب آسيا“. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم إلى اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في مجال رصد محنة المدنيين وتنسيق الجهود لكفالة حمايتهم.

٨٠ - وتابع قائلا إن أفغانستان أجرت انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وهو ما يدل على تولي زمام العملية الانتخابية ويسهم في مواصلة تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وأكد أن جميع الأفغان تمكنوا من ممارسة واجبهم المدني في النهوض بالعملية الديمقراطية. وذكر أن ما يقرب من ٩ ملايين شخص سجلوا أسماءهم للتصويت، وأن نسبة الإقبال المرتفعة دليل على أن الشعب الأفغاني ينبذ العنف والإرهاب وعدم الاستقرار. وأشار إلى حدوث زيادة أيضا في عدد النساء اللواتي شاركن في العملية، سواء بوصفهن مرشحات أو ناخبات. وأعرب عن التزام حكومة بلده بإجراء عملية حرة وشفافة وذات مصداقية خلال الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في عام ٢٠١٩، وستواصل العمل مع الشركاء الدوليين لكفالة استتباب الأمن في الفترة السابقة للانتخابات.

٨١ - ومضى يقول إنه يمكن إنجاز المزيد من العمل لتحسين أداء البعثات السياسية الخاصة وشفافيتها ومساءلتها. ويجب أن تكون برامج عملها أكثر استجابة لاحتياجات الدول المضيفة وأولوياتها، ويجب تعزيز دورها في منع نشوب النزاعات. وذكر أن حكومة بلده تؤيد اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. ويجب أيضا بذل مزيد من الجهود لزيادة عدد النساء اللواتي يشاركن في أعمال الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان، ولا سيما في عمليات حفظ السلام. وأكد أن حكومة بلده تولي أولوية لمشاركة المرأة في جميع قطاعات المجتمع. وهي ملتزمة التزاما كاملا بتشجيع التكافؤ بين الجنسين في مناصب صنع القرار، وتعزيز دور المرأة في الخدمة المدنية، ومواصلة وضع منهاج دراسي مراعٍ للاعتبارات الجنسانية.

٨٢ - **السيد هوسيب** (ناميبيا): قال إن البعثات السياسية الخاصة تقدم الدعم للبلدان المضيفة من أجل التغلب على النزاعات وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام، ولا سيما في مجالات مثل المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار والمساعدة الانتخابية وصنع القرار وسيادة القانون. وأشار إلى وجوب أن تُشمل المرأة في هذه الجهود. وينبغي الإشادة بمشاركتها في الحوار والوساطة في العمليات السياسية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٣ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد بشدة البعثات السياسية الخاصة، ويقدّر استخدام الحلول السياسية الشاملة لمنع النزاعات والحفاظ على السلام. ومما لا شك فيه أن العملية الجارية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إعادة تشكيل هيكل السلام والأمن، ستتيح للبعثات تنفيذ ولاياتها على نحو أفضل، وهو ما سيعود بنفع كبير على الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والسلام المستدام بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك من الضروري مواصلة التركيز على الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وصون حقوق الإنسان. واعتبر أن الانعزالية في العمل تُضعف قدرة المجتمع الدولي على التصدي للنزاعات المتزايدة التعقيد والمستمرة على الصعيد العالمي. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل عن كثب من أجل توطيد شراكات استراتيجية قوية على جميع المستويات بغية كفالة نجاح البعثات السياسية الخاصة. ورأى أن هذا التعاون هو أنجع وسيلة لدعم التنمية الاقتصادية وكفالة إرساء السلام الدائم.

٨٤ - وأردف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة ما فتئت، منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تشجع مشاركة المرأة في تسوية النزاعات ومنع نشوبها. ومع ذلك، يجب على الدول الأعضاء زيادة مشاركة المرأة ودورها بشكل كبير في عمليات صنع السلام وبناء السلام، ويجب القيام بمزيد من العمل لزيادة مشاركة الفئات الشابة في

الحوارات السياسية. ويجب أن يتوافر للبعثات تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به من أجل الانتقال إلى سياسات أكثر شمولاً، وهو ما يمكن أن يكفل المساواة والإنصاف في الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية والأمن والعدالة والديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

٨٥ - وتابع قائلا إن حكومة بلده تؤيد بالكامل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وقد قررت إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل تعزيز نزع السلاح العام والأمن الدولي ووضع أفريقيا على طريق مستدام نحو تحقيق السلام. وبالإضافة إلى الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يجب أن يشمل نزعُ السلاح الأسلحةَ الصغيرة والخفيفة، التي تسبب البؤس وتقوّض السلام والاستقرار في بلدان الجنوب.

٨٦ - **السيد كازي** (بنغلاديش): قال إن البعثات السياسية الخاصة يجب أن تُكلَّف بولايات واضحة ومحددة وقابلة للتحقيق، ويجب أن تكفل، من ناحيتها، التنفيذ الفعال لتلك الولايات. وينبغي زيادة التركيز على تعزيز إشراك المرأة والفئات الشابة في عملها. ويجب أيضا تزويد البعثات بمزيد من الموارد المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها. وأشار إلى أن وفد بلده يؤيد اقتراح إنشاء حساب منفصل في الميزانية ولا يزال مهتما بمواصلة المناقشات بشأن تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، ويفضَّل أن يكون ذلك في الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين الرابعة والخامسة. وأعرب عن أسفه لأن مسألة كفاية الموارد تلقت من جديد قدرا قليلا من الاهتمام في مشروع القرار.

٨٧ - وأضاف قائلا إن سلامة وأمن أفراد البعثات السياسية الخاصة الذين يعملون في بيئات متقلبة وغير آمنة وبعيدة هما أمران يبعثان على القلق. فيجب أن يجري استعراض منتظم للحالة الأمنية للأفراد والأصول في الميدان، ويجب وضع ما يلزم من اعتمادات في الميزانية للسماح للبعثات باتخاذ تدابير التخفيف المناسبة والفعالة من حيث التكلفة في البيئات العالية المخاطر.

٨٨ - وواصل كلامه قائلا إن على البعثات أن تواصل التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عند الاقتضاء. وأعرب عن تقدير وفد بلده لتناول المسألة بمزيد من التعمق في مشروع القرار الحالي. ورأى أن البعثات السياسية الخاصة ينبغي أن تبرز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عند تقديم التقارير لصالح الهيئات التشريعية المعنية والمنتديات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام.

٨٩ - ومضى يقول إن من المؤمل أن تؤدي الإصلاحات في ركيزة السلام والأمن إلى زيادة المشاركة والدعم المقدم على نطاق المنظومة لعمل البعثات السياسية الخاصة، بطرق منها دور ''المفصل'' المقترح لمكتب دعم بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات الرامية إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي في البعثات السياسية الخاصة هي جزء لا يتجزأ من تلك الإصلاحات.

٩٠ - واسترسل قائلا إن المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار عملت بوصفها رسولة باسم جميع الأعضاء لدى تواصلها مع السلطات الوطنية. وأشار إلى أن وفد بلده يعترف بقرار حكومة ميانمار السماح للمبعوثة الخاصة بإنشاء مكتب في ني بي تاو، ويحث جميع الدول الأعضاء على دعم مشروع القرار الذي يجري النظر فيه في اللجنة الثالثة لتمديد هذه الولاية والمشاركة في تقديمه. وستواصل بنغلاديش التعاون مع المبعوثة الخاصة للمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للتمييز والاضطهاد المنهجيين اللذين يتعرض لهما أفراد الروهينجا في ميانمار، وتيسير عودتهم إلى ولاية راخين في أمان وكرامة.

٩١ - **السيدة هايلي** (إريتريا): قالت إن هناك عددا متزايدا من التحديات والتهديدات المعقدة التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. ورأت أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر تتسم بطابع إقليمي متزايد ولا تنحصر داخل الحدود الوطنية. واعتبرت أن الوقاية هي الاستراتيجية الأساسية لجميع أعمال الأمم المتحدة، وأن البعثات السياسية الخاصة تكتسي أهمية أساسية لاستدامة السلام. ورأت أن الإصلاحات الجارية، ولا سيما في مجال ركيزة السلام والأمن، تتيح فرصة لمواصلة النهوض بأعمال هذه البعثات وتعزيزها.

٩٢ - وأضافت قائلة إن الجمعية العامة تضطلع بدور حاسم في وضع السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وإن الدعم المقدم من عموم الأعضاء عاملٌ حاسم في نجاحها. وأشارت إلى أن وفد بلدها يؤيد في هذا الصدد إجراء حوارات منتظمة وشاملة وتفاعلية بشأن مسائل السياسة العامة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعمل البعثات السياسية الخاصة في إطار ولايات واضحة وموثوقة وقابلة للتحقيق تحدد أهدافها ومقاصدها، ويجب استعراض التقدم المحرز فيها. واختتمت كلامها بالقول إنه يجب صياغتها وتنفيذها ورصدها من خلال مشاورات وعمليات تتمشى والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ الحياد

والموضوعية واستيعاب الجميع واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٩٣ - **السيد هاتريم** (النرويج): قال إن منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها والحفاظ على السلام ينبغي أن تكون على رأس أولويات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم الكامل للبعثات السياسية الخاصة. ومع تزايد الطابع الإقليمي للنزاعات، يجب أن تتسم الحلول بالمرونة وأن تنطوي على الدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي. ورأى أن عدم تقديم الدعم الكافي لهذه البعثات سيستوجب إنشاء عمليات سلام وتوفير استجابات إنسانية واسعة النطاق. وخلص إلى أن وجود أساس متين لتمويل ودعم تلك البعثات الفعالة من حيث التكلفة سيقلل من الإنفاق العام.

٩٤ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بالجهود المبذولة لتعزيز اتباع نهج أكثر شمولا، تكون بموجبه البعثات السياسية الخاصة جزءا من نطاق عمليات السلام، ويشعر بالارتياح إزاء زيادة التنسيق والتفاعل بين هذه البعثات ولجنة بناء السلام. وهو يُرحِّب أيضا بالتركيز المتزايد على تغير المناخ بوصفه محركا للنزاعات، وبتعزيز التدابير الوقائية لمواجهة هذه التحديات. واختتم كلامه بالقول إن وفد بلده يشعر بالارتياح إزاء التزام الأمين العام بإصلاح الأمم المتحدة، ويتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لتعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة وتماسكها.

٩٥ - **السيد تيرادا** (اليابان): قال إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يعملان من أجل رصد الأوضاع السياسية الإقليمية، فضلا عن تعزيز الحوكمة الرشيدة، واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق منع نشوب النزاعات. ونظرا لاتساع المناطق الجغرافية والمسائل المتعددة الأبعاد التي تغطيها هاتان الولايتان، فإن عملهما يتطلب تعاونا ديناميا مع الجهات الشريكة الإقليمية ودون الإقليمية. وقد اعتُمدت نهج متكاملة من أجل التصدي للمسائل التي تؤثر على الاستقرار، واعتبر أن عمل المكتبين يسهم في تعزيز العلاقة بين السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية. ورأى أن بإمكان هاتين البعثتين السياسيتين الخاصتين الإقليميتين أن تضطلعا أيضا بدور مهم كجهتي وصل في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وذكر أنه عقب إتمام بعثات حفظ السلام في كوت ديفوار وليبريا عملهما على سبيل المثال، تعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمساعدة في عملية الانتقال.

٩٦ - وأضاف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة العاملة في الميدان تواجه تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها بعثات حفظ السلام. وتتسم مناطق عمليات البعثات السياسية الخاصة الميدانية بالتنوع الجغرافي، فيجب أن تكون ولاياتها مصمّمة ومركّزة ومتسلسلة ومحدّدة الأولويات وقابلة للتحقيق ليتسنى لها تحقيق النجاح. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يتجنب ما يسمى ''بولايات شجرة عيد الميلاد''.

٩٧ - وتابع قائلا إن بعثات حفظ السلام شهدت بالفعل الآثار الإيجابية التي تحققت بفضل زيادة مشاركة المرأة في المناصب العسكرية والمدنية على حد سواء، واعتبر أن زيادة مشاركتها في المناصب الرئيسية في البعثات السياسية الخاصة سيسهم في تحقيق الأهداف.

٩٨ - **السيدة بوغياي** (هنغاريا): قالت إن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي في دعم الجهود الرامية إلى تمكين الجميع من العيش في سلام في أوطانهم. ورأت أن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور مهم في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وبناء القدرات. وينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم جميع الوسائل المتاحة تحت تصرفها لتعزيز الإنذار المبكر، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية، والبحث عن حلول سياسية لمنع اندلاع النزاعات وعكس مسار تصعيد الأعمال القتالية. وأشارت إلى أن هنغاريا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، تعطي الأولوية لمنع الجرائم الوحشية، وتشجع على استخدام الأدوات الدولية الموجودة، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، من أجل توفير استجابات فعالة وآنية للنزاعات.

٩٩ - وأضافت قائلة إنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال اتفاقات شاملة متأصلة في شراكات إقليمية ودولية واسعة ودائمة. وتتسم قدرات الوساطة دون الوطنية والمحلية بأهمية حاسمة. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بدور الوساطة الذي تضطلع به الشبكات الشبابية والمبادرات الشعبية وأن يقوم بدعم هذا الدور. وعلاوة على ذلك، فإن لزيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية أهمية قصوى. وفي حين تؤثر النزاعات في كثير من الأحيان على النساء بشكل غير متناسب، ينبغي ألا ينظر إليهن على أنهن مجرد ضحايا؛ إذ يمكنهن تقديم مساهمات مفيدة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات. ورأت أن من الضروري توخي الشمول لتحقيق السلام المستدام. ولذلك يجب على جميع أفراد المجتمع

الاضطلاع بدور مفيد في عمليات السلام. وبالإضافة إلى إقامة الشراكات مع النساء والشباب، ينبغي أن تتعاون البعثات السياسية الخاصة مع القيادات الدينية المعتدلة، التي يمكن أن تكون جهات حليفة استراتيجية في الجهود المحلية المبذولة لتحقيق السلام المستدام.

١٠٠ - واختتمت كلامها بالقول إن هنغاريا، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة ومساهما منتظما في أعمال إدارة الشؤون السياسية، تؤيد التسوية السلمية للنزاعات بجميع الوسائل، وتؤكد أن عمل البعثات السياسية الخاصة لا غنى عنه لتحقيق هذا الهدف.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.